

## النمو الاقتصادي في #السعودية ينخفض في ظل عبء #أوبك غير المتكافئ



تلقت السعودية انخفاضًا حادًا في النمو الاقتصادي من صندوق النقد الدولي، حيث تضرر اقتصادها بانخفاض عائدات النفط بعد تخفيضات الإنتاج الهائلة.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو في السعودية من 3.2 في المائة إلى 1.9 في المائة ، مع مراعاة "تخفيضات الإنتاج المعلنة في أبريل ويونيو تماشيًا مع اتفاق من خلال أوبك+".

يمثل التراجع تحولًا ملحوظًا للسعودية ، التي كانت أسرع الاقتصادات نموًا في مجموعة العشرين العام الماضي.

تمتعت المملكة بعائدات غير متوقعة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا الذي ساعد في دفع أسعار النفط الخام إلى الأعلى.

ومنذ ذلك الحين ، ضغطت السعودية على شركائها من منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول

(أوبك) وتحالف تقوده روسيا لخفض الإمدادات العالمية في محاولة لرفع الأسعار.

لكن المملكة كانت تقوم بمعظم الرفع الثقيل. في يوليو / تموز ، قالت وكالة الطاقة الدولية إن السعودية على وشك أن تفقد مكانتها كأكبر منتج للنفط في أوبك + لصالح روسيا .

قال جريج بريدي ، المستشار في شركة Run Spout الاستشارية ومقرها الولايات المتحدة ، والزميل الأول في مركز المصلحة الوطنية بواشنطن العاصمة ، سابقًا : "لقد كانت روسيا تغش إلى حد كبير وتتخلص من التخفيضات في المملكة العربية السعودية". عين.

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن عدم رغبة روسيا في الحد من الصادرات أدى إلى تصاعد التوترات مع السعودية .

بذل الاثنان جهدًا للتقليل من شائعات حدوث صدع. في مؤتمر أوبك الأسبوع الماضي ، حددت السعودية وروسيا إعلانًا مشتركًا عن عزمهما على خفض الصادرات ، وهو ما قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إنه أسكت "الجانب الساخر" لمن قالوا إن العلاقات تتدهور.

لكن أدي إمسيروفيتش ، مدير Energy Clean Surrey ، والرئيس السابق للنفط في الذراع التجارية الخارجية لشركة Gazprom ، اعتبر أن التعاون كان "وهمًا" ، مضيفًا: "المملكة العربية السعودية هي التي تقوم بكل الأعمال الثقيلة".

وتأكيدًا على العيب غير المتكافئ ، في تقريره نفسه ، قام صندوق النقد الدولي بتحسين الاستثناءات لمعدل النمو الروسي بمقدار 0.8 نقطة مئوية ، مشيرًا إلى "التحفيز المالي الكبير" للحكومة حتى مع احتدام الحرب في أوكرانيا .

للمضي قدمًا ، سيكون السؤال الكبير محليًا بالنسبة للسلطات السعودية هو ما إذا كان انخفاض النمو يؤثر على خطط محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد المملكة .

يقول صندوق النقد الدولي إن المملكة تحتاج إلى أسعار خام برنت أعلى من 80 دولارًا للبرميل لموازنة ميزانيتها وتحويل الأموال إلى مشاريع ضخمة مثل مشاريع نيوم وجزيرة البحر الأحمر، للتخلص من الوقود الأحفوري. وجرى تداول خام برنت عند 82.79 دولار للبرميل يوم الأربعاء .

